(٣) اسرائيليات

الوزارة الاسرائيلية :
تشكيلة ((حمائم)) ونهج ((صقور))

بعد فشل المفاوضات الائتلافيـــة مع المفدال ، أصبح الاتجاه في حزب العمل ، كما أشرنا في العدد السابق في هذا الباب ، يسير نحو اقامة حكومة مقلصة يشارك فيها كل من الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن . لكن الى جانب ذلك ، كانت هناك اتجاهات أخرى داخل حزب العمل ، بعضها كان قائما ، قبل استقالة حكومة مئير (الدعوة الى اقامة حكومة تكتل وطني) ، وبعضها الاخر استجد بعد الاستقالة . وقد وجدت جميع هذه الاتجاهات تعبيرا لها بشكل اقتراحات قدمت في اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمل الذي خصص لمناقشة واقرار الاتفاق الائتلافي الذي تم التوصل اليه مع الاحرار المستقلين وحركة حقـــوق المواطن . وفي نهـــاية المناقشات التي استمرت ثلاث ساعات ونصف قدم الى اللجنة المركزية لحزب العمل اربعة اقتراحات:

● اقترح بيرل رفطور التحفظ من القرار السابق (أي القرار الذي دعا الى تشكيل حكومة جديدة)، ودعا الى اجراء انتخابات بالسرعة الممكنة ، مع استمرار الحكومة الحاليـــة في عملها كحكومـــة انتقالية . وقد حصل هذا الاقتراح على أصوات قليلة ، وبشكل أساسي من جماعة « رافي » .

● وسقط اقتراح مشترك تقدم بـــه عضـــوا الكنيست مردخاي سوركيس ومردخاي بن بورات . ويدعو هذا الاقتراح الى اقامة حكومة تكتل وطني. وقد صوت الى جانب هذا الاقتراح ٤٨ عضوا وعارضه ٢٦٢ عضوا وامتنع ثمانية عن التصويت . وكان اعضاء « رافي » ايضا وراء هذا الاقتراح بشكل اساسي .

● وسقط اقتراح آخر تقدم به موشي نيتسر وبني مهرشاك لاقامة حكومة على غرار الحكومة السابقة (المعراخ ـــ المفدال ـــ الاحرار المستقلين) .

● اما اقتراح لجنة المفاوضات فقد قدمه سكرتير عام الحزب اهرون يادلين : وقد حظي هذا الاقتراح باغلبية كبيرة ، اذ أيده ٣٠٢ وعارضه ٣٦ وامتنع ستة عن التصويت . ويقضي هذا الاقتراح باقامة حكومة مع الاحرار المستقلين وحركة حقوق المواطن.

وقد ساهم بشكل رئيسي في التوصل الى هذا القرار تنازل حركة حقوق المواطن عن شروطها التي وضعتها في السابق لدخول الائتلاف ومنها تعديل الخطوط الاساسية للحكومة ، وعدم ابقاء حقائب شاغرة للمفدال . وترك الباب مفتوحا للمفدال لمدة ثلاثة اشهر ، يصار بعدها الى اعادة النظر في البنود المتعلقة في الدين في الاتفاق الائتلافي . وقد سد تحرك هذين الحزبين كهيئة واحدة، الباب أمام القوى التي كانت تسعى في حزب العمل لاستبعاد حركة حقوق المواطن من الحكومة .

وعلق وزير الداخلية السابق يوسف بورج على قرار اللجنة المركزية لحزب العمل بتشكيل حكومة مقلصة فقال : « سأقترح على حزبي ان يقترع ضد الحكومة التي تعتمد على ٦١ مقعدا في الكنيست . وأنا أعتبر هذه الحكومة هزيلة لسببين : اولا ، ان هذه الحكومة تعتمد على اغلبية ضئيلة ، حصلت عليها بفضل أصوات النـــواب العرب . وثانيـــا اشتراك حركات تجعل منها حكومة حمائمية وحكومة غير دينية » (ر.ا.ا ـــ ٧٤/٥/٢٠ ، عدد ٥٣٧ ، ص ٤٦٧) .

أما صحيفة يديعوت احرونوت (٧٤/٥/١٩) فقد اعتبرت « ان القرار يشكل تحديـــا للشعب ورغبته » ، بينما رأت معاريف : « انه قدر للحكومة الجديدة منذ البداية ان تكون حكومة مؤقتة . وتشكك الصحيفة في ان يكون تأليف الحكومة الجديدة هو الكلمة الاخيرة في الازمة السياسية » .

وقد حظي خروج المفدال من الائتلاف الحكومي باهتمام بعض الصحفيين الاسرائيليين ، حيث رأى البعض فيه نهاية للمشاركة التاريخية بين حركة العمل من جهة والمعسكر الصهيوني الديني من جهة اخرى . ولم يقتصر الاسف على هذا الامر على المراقبين من خارج حزب العمل ، بل ان العديد من الاعضاء البارزين في الحزب امثال مئير وايبان وحتى رابين نفسه قد اعربوا عن أسفهم لخطوة